

## دعوى

القرار رقم (IZD-2020-310) |

الصادر في الدعوى رقم (Z-10189-2019) |

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية  
الدخل في مدينة الدمام

### المفاتيح:

الربط الزكوي - عدم قبول الدعوى شكلاً - فوات المدة النظامية - مدة نظامية  
- عدم التزام المدعي بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

### الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي  
للأعوام من 2014م حتى 2017م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم  
الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم  
بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية - مؤدى ذلك:  
عدم قبول الدعوى شكلاً؛ لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب  
النفذ بموجب المادة (42) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات  
الضريبية.

### المستند:

- المادة (1/22) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم  
(2082) بتاريخ 1/06/1438هـ.

### الوقائع:

**الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:**

إنه في يوم الأحد 05/05/1442هـ، الموافق 20/12/2020م، اجتمعت الدائرة الأولى  
للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية الدخل في مدينة الدمام، ... وذلك للنظر  
في الدعوى المرفوعة من (...)، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت  
الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية  
بالرقم أعلاه.

تتلخص وقائع الدعوى في أن المدعي ... هوية وطنية رقم ... تقدم بلائحة دعوى

تتضمن اعتراضه على الربط الزكوي للأعوام من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٧م، ويطلب بإلغاء الربط الزكوي للأعوام محل الخلاف.

وبعرض صحيفة الدعوى على المدعى عليها، أجابت بمذكرة جوابية مؤرخة في ١٣/١١/٢٠١٩م تضمنت: تدفع الهيئة بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لتقديمها بعد انتهاء الموعد النظامي وذلك طبقاً لأحكام المادة (٢٢) من لائحة جباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١/٦/١٤٣٨هـ. وفي يوم الأحد ٥/٥/١٤٤٢هـ، الموافق ٢٠/١٢/٢٠٢٠م، الساعة الثانية مساءً، الموعد المحدد لنظر الدعوى، وبعد الاطلاع على الفقرة رقم (٢) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، والمتضمنة جواز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة وسائل التقنية الحديثة، تمت المناداة على الطرفين، م يحضر المدعى أو من يمثله رغم ثبوت تبليغه تبليغاً نظامياً وحضر ممثل المدعى عليها/ ... هوية وطنية رقم ... بتفويضه من وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (... ) وتاريخ ١٩/٥/١٤٤١هـ وبسؤال ممثل المدعى عليها عن دعوى المدعى، أجاب بأنه يتمسك برد المدعى عليها المودع مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان، وطلب البت في الدعوى بموجب ما هو متوافر في ملفها. وبسؤال ممثل المدعى عليها عما إذا كان لديه أقوال أخرى، أجاب بالنفي. وبعد قفل باب المرافعة والمداولة ورفع الدعوى للمداولة تمهيداً لإصدار القرار فيها.



## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (١٧/٢٨/٥٧٧) وتاريخ ١٤/٣/١٣٧٦هـ، وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١/٦/١٤٣٨هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/١) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ، وتعديلاته، وعلى لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ، وتعديلاتها، وعلى البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

**من حيث الشكل؛** لما كان المدعى يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكوي للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م؛ وحيث إن هذا النزاع يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب الأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ٢١/٤/١٤٤١هـ؛ وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالتظلم عند الجهة مصدرة القرار خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ إخطاره به استناداً على الفقرة رقم: (١) من المادة الثانية والعشرين من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم: (٢٠٨٢) وتاريخ: ١/٦/١٤٣٨هـ التي نصت على أنه: «يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط...»؛ وحيث إن الثابت من مستندات

الدعوى أنّ قرار الربط صادر بتاريخ ١٤٣٩/١١/٠٧هـ وتقدم المدّعي باعتراضه بتاريخ ١٤٤٠/١٢/٢٥هـ مما يعدّ معه أن الدعوى لم تستوفي أوضاعها الشكلية؛ ويتعين معه عدم قبولها من الناحية الشكلية لفوات المدة النظامية للاعتراض.



## القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

- عدم قبول الدعوى المدعي ... هوية وطنية رقم ... شكلاً لفوات المدة النظامية للاعتراض.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

**وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.**